المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعـة سيدي بلـعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلـد 15 -- العدد 01 -- جوان 2023 ص 49 - 66

مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958:
إستراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية.

The Constantine Project, October 3, 1958:
A strategy to link Algeria with French interests.

مليكة محمدي - أستاذة محاضرة أ (Mohammedi_Malika@yahoo.fr)	تاريخ حديث ومعاصر	جامعة البليدة -2- لونيسي على / الجزائر

DOI :

الإرسال: 2023/03/30 **القبول**: 2023/06/22 **النشر**: 2023/06/30

ملخص:

أدى اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية إلى تغير الأوضاع في الجزائر، حيث جعل المستعمر الفرنسي يركز جهوده على الإحتفاظ بنفوذه في المنطقة، وأصبحت فرنسا مستعدة لكل التنازلات شريطة الإحتفاظ بالصحراء الجزائرية، ووجهت إليها كامل العناية وجميع الوسائل لكي تضمن استغلال نفط الصحراء.

وكانت فرنسا تعتمد على الحصول على احتياجاتها النفطية على الإستيراد من الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، لذلك وضعت جلّ اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية وتصدير الفائض إلى السوق الأوروبية، ما يساهم في ازدهار الإقتصاد الفرنسي الذي كان يعاني الركود على أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وهو ما أدى إلى سعي فرنسا إلى وضع الخطط والإستراتيجيات والتفكير في ربط الجزائر إقتصاديا، تحت غطاء التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، ومن أهمها مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في 3 أكتوبر 1958، والذي يتضمن في ظاهره إصلاحات إقتصادية وإجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر، إلا أنها في الحقيقة تهدف إلى إقامة مناخ ملائم يحدد علاقة الجزائر بفرنسا بما يضمن الحفاظ على المصالح الإقتصادية والإستراتيجية لفرنسا في الجزائر، وهو ما أكده تركيز فرنسا على الإستثمار في القطاعات التي تساهم في تنمية الإقتصاد الفرنسي وعلى رأسها النفط.

كلمات مفتاحية: مشروع قسنطينة؛ الجزائر؛ الإستعمار الفرنسي؛ النفط؛ المصالح الإقتصادية.

Abstract:

The discovery of oil in Algeria had a prominent impact on the French policy in Algeria, France was depended on obtaining its oil needs on imports from the Middle East and other regions, so it devoted most of its attention to controlling Algerian oil, in order to be able to provide its oil needs and export the surplus to the market of the European Union, Which contributes

to the development and prosperity of the French economy, which was stagnant after the end of World War II.

Which led to France's endeavor to lay down plans and strategies, and to think about linking Algeria economically, and one of the most important of these projects is the Constantine Project, October 3, 1958, Which, on its face, includes comprehensive economic and social reforms for the benefit of the Algerian population and is accompanied by political reforms that allow strengthening the status of Algerian in the various administrative centers and elected institutions, in the hope that an appropriate climate will emerge paving the way for determining the permanent political framework that defines Algeria's relationship with France in a way that guarantees Preserving the economic and strategic interests of France in Algeria.

Keywords : Project Constantine; Algeria; French colonialism; oil; economic interests

مقدمة:

كان لاكتشاف ثروات الصحراء الجزائرية في عام 1956، تأثير على السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث أدى إدراكها للأهمية الإستراتيجية للنفط الجزائري إلى الشروع بوضع الخطط البعيدة المدى التي تمكنها من الإستمرار في استغلال نفط الصحراء، خاصة مع ظهور بوادر إستقلال الجزائر، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن مشروع قسنطينة في 3 أكتوبر 1958 والذي هدف إلى تطوير الإقتصاد الفرنسي إعتمادا على ثروات الجزائر.

وهذا ما سنحاول إبرازه في هذه الورقة البحثية من خلال دراسة وتحليل مضمون المشروع والمتمثل في الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية المعلنة والأهداف التي سعت فرنسا إلى تحقيقها من خلال الإنجازات المحققة في إطار المشروع، ومن هنا قمنا بطرح الإشكالية التالية : فيما تكمن إستراتيجة مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958 لربط إقتصاد الجزائر بالمصالح الفرنسية؟، و للإجابة على الإشكالية طرحنا مجموعة من التساؤلات والمتمثلة:

- فيما تكمن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها المشروع وما هي أهدافها.
- ما هي القطاعات التي تم التركيز عليها في توجيه رؤوس الأموال الضخمة الموجهة للإستثمار في إطار المشروع ؟

- ما هي الإنجازات التي تم تحقيقها وهل كانت تتوافق مع الإحتياجات المحلية للسكان أم موجهة لخدمة المصالح الفرنسية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تأكيد أن مشروع قسنطينة لم يكن مشروع تنمية إقتصادية وترقية إجتماعية لصالح الجزائريين، بل هو مشروع إستراتيجي للهيمنة على ثروات الجزائر، وهو ما تأكده الأهمية التي أولاها المشروع للقطاع النفطي والإستثمار فيه والإنجازات المحققة في إطار المشروع بشكل عام.

1- الدوافع الإقتصادية والإستعمار.

تعتبر القوة بمفهومها السياسي المحرك الرئيسي للعلاقات السياسية الدولية، فالدولة تسعى دائما كظاهرة عامة إلى زيادة قوتها بغرض تحسين وضعها الدولي في مواجهة غيرها من الدول، ومن الظواهر الواضحة في العلاقات الدولية على مرّ العصور والمتعمقة في هياكل النظام الدولي المحاولات المتكررة للدول المختلفة للسيطرة على أراضي أجنبية عنها، ومحاولة بسط سلطتها بكافة الوسائل السلمية وغيرها إلى خارج حدودها، على أساس أن سيطرة دولة على أراضي أجنبية جديدة وشعوب أجنبية عنها وفرض إرادتها عليها تسهم عادة في زيادة قوتها، وتعرف هذه الظاهرة الشائعة في العلاقات الدولية بالإستعمار، وقد بدا واضحا اتخاذ الإستعمار كسياسة شائعة خاصة في القرن 19 و أوائل القرن 20، حيث استعمرت معظم مناطق آسيا و إفريقيا (مجاهد، 1984، الصفحات 9-10).

وتعتبر الدوافع الإقتصادية أساس التوسع الاستعماري، حيث يرى كثير من المفكرين أن الدوافع السياسية والإجتماعية والإنسانية هي مجرد تبرير للدوافع الاقتصادية الأصلية، وتتمثل أهم الدوافع الاقتصادية في نقاط رئيسية تدور حول الرغبة في:

- الحصول على موارد أولية لا تتوفر بنفس النسبة أو لا تتوفر كلية في الدولة المستعمرة وبشروط لا يمكن للدولة المستعمرة الحصول عليها من دولة مثيلة لها.
- الحصول على أيدي عاملة أو عنصر العمل بتكلفة أقل.
- توفير أسواق خارجية للبضائع المصنعة والمنتجات الخاصة بالدول المستعمرة، بمعنى إيجاد منافذ خارجية للمنتجات المحلية.

- تحقيق أكبر عائد ممكن من استثمارات رؤوس الأموال أي إيجاد متنفس لاستثمار رؤوس الأموال.
- تطور ميزان المدفوعات لصالح الدولة المستعمرة (مجاهد، 1984، الصفحة 48) .

وشهد المدّ الإستعماري الذي عرفه العالم في الماضي تقلصا في صوره التقليدية مع محاولاته اتخاذ صور جديدة تتلاءم مع الأوضاع الدولية المتغيرة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، وهو ما أطلق عليه بالإستعمار الجديد أو الإمبريالي (مجاهد ، ،1984، الصفحة 10).

وبالنظر إلى الدول التي تمارس ما يعرف بالإستعمار الجديد، نجد أنها قد تكون هي نفسها الدول الإستعمارية السابقة، وفي الحقيقة فإن السيطرة السياسية المباشرة عن طريق الإستعمار- والتي أصبحت مستهجنة ومرفوضة من حيث المبدأ- حلّ محلها السيطرة الإقتصادية الغير المباشرة للإستعمار الجديد كما أطلق عليه،وبالتالي فإن أهم أساليب الإستعمار الجديد التسلط الإقتصادي (مجاهد، ، 1984، الصفحة 155).

وتعتبر فرنسا من الدول التي عملت على الإحتفاظ بالمصالح الإقتصادية في المناطق التي تعد واعدة في المستقبل، ففي الجزائر كانت سياستها الإقتصادية بأكملها تهدف إلى تجاوز "السيطرة السياسية المباشرة" وإقامة علاقات فرنسية-جزائرية أكثر تقدما (L'Histoire, 2016) .

وتبلورت هذه السياسية خاصة مع اكتشاف الثروات النفطية بالصحراء الجزائرية، وتزايد أهميتها والتي اعتبرها الجنرال ديغول فرصة لتصبح فرنسا قوة طاقوية كبيرة (Noushi & Noushi, 2013) ، والتي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الإستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية بدون أن يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر إليها، وأيضا حتى يمكنها من تصدير الفائض إلى السوق الأوروبية، ولا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب، خاصة وأن أغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئا على ميزان المدفوعات (مساعد،2014، الصفحة 229).

2- إكتشاف النفط وتأثيره على السياسة الفرنسية في الجزائر:

كانت الصحراء الجزائرية تابعة إداريا إلى وزارة الداخلية الفرنسية بصفة عامة وتحت إدارة الشؤون الجزائرية بصفة خاصة، وهذه الإدارة لا توجد بها مصلحة مكلفة بإدارة الجنوب الجزائري بصفة متميزة عن باقي نواحي الجزائر فيما يتعلق بباريس، أما ما يتعلق بالجزائر ذاتها فتوجد بالولاية العامة إدارة لمقاطعات الجنوب أنشأت عام 1909 يشرف عليها الكاتب العام بالنيابة للولاية العامة في الجزائر، وبهذا لم يكن ما يميز الصحراء الجزائرية عن بقية أنحاء القطر الجزائري حتى داخل النظام الفرنسي نفسه ((المجاهد، 1958) ، إلاَّ أن ثروات الصحراء حركت أطماع الإستعمار الفرنسي وأخذ يحاول اختلاس القسم الصحراوي من الجزائر متذرعا بحجج قانونية واهية، والإعلان أن الصحراء الجزائرية أرض فرنسية (البجاوي،1965، الصفحة 349).

وتم العثور على أول حقل لنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" في جنوب شرق الجزائر ، وفي عام 1956 تم التوصل إلى إكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهي حقل حاسي مسعود في وسط الصحراء الجزائرية، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءا من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الجزائرية، وتلاه اكتشاف أكبر الحقول إنتاجا وهو حقل زرزايتين في عام 1958 فضلا عن حقول اخرى أقل أهمية، وجميع الأبار المنتجة في هذه المنطقة قليلة الغور مما أدى إلى خفض نفقات الإستخراج فيها، وكذلك كانت نسبة الأبار الجافة إلى الأبار المنتجة ضئيلة، فمن 38 بئرا حفرت في عجيلة حتى عام 1959 كانت 33 بئرا منها منتجة، فضلا عن جودة الخام في هذه الحقول فهو من النوع الخفيف ويكاد لا يحتوى على الكبريت (مساعد، 2014، الصفحة 233).

وأدى تيقن الإستعمار من أن الجزائر سائرة لا محالة إلى الإستقلال واكتشافه في نفس الوقت ما يخبئه الجنوب الجزائري من ثروات (المجاهد، 1961)، إلى تبلور السياسة الفرنسية في الجزائر والتفكير في ربط الجزائر إقتصاديا من خلال مشروع قسنطينة.

3- إعلان مشروع قسنطينة ومضمونه:

بعد أن إكتسب ديغول تزكية الناخبين الفرنسيين خلال استفتاء 28 سبتمبر 1958 لإصلاحاته السياسية التي إعتزم إدخالها على النظام السياسي الفرنسي، وعلى علاقة فرنسا بمستعمراتها، قرر الإعلان عن مشروع هام، يتضمن إصلاحات إقتصادية وإجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر ويكون مرفقا بإصلاحات سياسية تسمح بتعزيز مكانة المسلمين الجزائريين في مختلف المراكز الإدارية والمؤسسات المنتخبة، بما يتوافق إلى حدّ ما مع ثقلهم الديموغرافي، على أمل أن ينشأ مناخ ملائم يمهد الطريق لتحديد الإطار السياسي الدائم الذي يحدد علاقة الجزائر بفرنسا طبقا لتصوراته (بورغدة، 2012، الصفحة 329).

وقد إستعرض ديغول برنامج المشروع في خطابه في قسنطينة في 3 أكتوبر 1958 والذي ارتكز على:

- ترقية ظروف معيشة الجزائريين.
- إستغلال الثروات الطبيعية
- الإستفادة من النخب وتطويرها وتعليم الأطفال وأن يكون للجزائر نصيب من الحضارة.

واعتمد تنفيذ المشروع على إجراءات يتم إنجازها خلال الخمس السنوات التالية حيث وعد ب:

- استفادة 10% من الجزائريين من الوظائف في فرنسا في أسلاك الدولة والقضاء والجيش والتعليم والمصالح العامة.
- المساواة في الأجور بين الجزائريين والفرنسيين.
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين.
- تهيئة واستصلاح الأراضي الزراعية.
- تهيئة المناطق الصناعية.
- وصول وتوزيع البترول والغاز الجزائري.

- الإستفادة من عائدات البترول والغاز بإنشاء مجموعة كبيرة من مصانع الحديد والصناعات الكيماوية.
- بناء المساكن لمليون نسمة.
- التطور المشترك والمتساوي في مجال التجهيز الطبي والموانئ والطرق والمواصلات.
- توفير مناصب العمل ل 400 ألف عامل جديد.
- فسح المجال للتحصيل العلمي لثلثي مجموع الإناث والذكور والوصول إلى تمدرس كل الفئات الشابة للجزائريين في غضون السنوات الثلاثة التي ستليها.
- إستمرار المعاملة الإنسانية التي كان الجيش الفرنسي السباق إلى صياغة القانون السياسي الخاص بالجزائر.
- إنتخاب الجزائريين لممثليهم في الظروف التي يتم فيها ذلك في فرنسا ويجب أن يكون ثلثا هؤلاء الممثلين من أصول مسلمة.
- بناء مستقبل الجزائر على قاعدة مزدوجة في شخصيتها وتعاونها وارتباطها الوثيق بالعاصمة الفرنسية.

وفي نهاية خطابه أكد أنه يجب تجسيد هذا التحول العميق، ويجب فعل ذلك من أجل مصلحة الجزائر ومستقبلها، والذي يعتبر شرف للبشرية ومساهمة من أجل السلم في العالم، وأن هذا التحول والعمل الجبار والضخم السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي فرنسا فقط من تتمكن من فعله وهي تريد ذلك ولها كل الإمكانات لتحقيقه، وأن الإنتخابات الجزائرية توحي بأنهم يرغبون في ذلك، وأن يكون لفرنسا نصيب في هذا الإنجاز الكبير، ومنه أشار إلى الثوار وعرض عليهم وقف القتال وأن الواجب هو البناء، لذلك لابد من التعاون لتنعم الجزائر بالأمن والإستقرار، وأن فرنسا اختارت من جهتها الصداقة (إفينو، بلانشاين، 2013، الصفحات 126-131) ، وقد جاء المشروع دون أي إشارة إلى تقرير مصير الشعب الجزائري، بل كانت إستراتيجية لربط الجزائر إقتصاديا بفرنسا.

4- مشروع قسنطينة و"ثورة النفط والإصلاح":

يعتبر مشروع قسنطينة مشروعا شاملا وواسع التكاليف للتطور الإقتصادي في الجزائر (العسلي،1986، الصفحة 93) ، ولتحقيق ذلك لابد من ضمان الإستقرار الإجتماعي من حيث التعليم والتوظيف، أي تحسن المستوى المعيشي بشكل عام والذي يتطلب تحقيق التنمية للجزائر المرتبطة بفرنسا، فالهدف الإقتصادي من مشروع قسنطينة كان تسليط الضوء على برنامج التصنيع وتطوير البنية التحتية وتطوير الزراعة لتحقيق معدل نمو يبلغ 8.5% سنويا، وتوظيف 400 ألف عامل والتحاق التلاميذ بالمدارس، وكانت العلاقة المتوقعة بين الإقتصاد الفرنسي والجزائري بشكل عام أكثر تحديدا في المجالات الصناعية والزراعية والتوظيف، وحافظت بشكل كامل على الإتحاد الجمركي مع فرنسا، وبصورة عامة كان تنفيذ برنامج التصنيع في إطار تقسيم معين للعمل مع فرنسا.

وهذا التطور لن يتم إلا من خلال "وصول وتوزيع النفط والغاز من الصحراء"، وكذلك من خلال "إنشاء مجمعات صناعية وكيميائية كبيرة" (Brandell, 1981, p 18-20) ، فضلا عن المشاريع الصناعية الضخمة للمواد الخام (خام الحديد، الهيدروكربونات) المعدة أساسا للتصدير، واتحاد جمركي كامل إلى جانب التدفق المستمر للمهاجرين ما يكمل العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين(Brandell, 1981, p 19-20) ، لهذا أطلق دي لوفري على المشروع ثورة "البترول والإصلاح" (العسلي، 1986، الصفحة 102) ، حيث صرح في مارس 1959 " هناك ثورتان تجريان اليوم في الجزائر، أولهما هي ثورة البترول والغاز في الصحراء، والثانية هي هذا المجهود الذي لم يسبق له مثيل في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، والتي تريد فرنسا أن تقضي بها على المشاكل التي أوجدت حركة الثورة الجزائرية حتى تصبح هذه الثورة غير ذات موضوع"، وقد كان هدف سياسة ديغول هو استيعاب الثورة وتطوير عملية "النهب الإستعماري" (العسلي، 1986، الصفحة 100) ، واعتبر الجنرال ديغول أن هذه الإنجازات التقدمية ستكون ثمرة تعاون بين الجزائر وفرنسا (ديغول، 1971، الصفحة 72) ، والتي ترمي في ظاهرها إلى إقامة توازن إقتصادي، إلا أن الهدف منه كان تنمية الإقتصاد الفرنسي (الدقس، 1978، الصفحة 78).

5-الإستمارات الموجهة للثروة النفطية في إطار مشروع قسنطينة:

منذ قدوم المندوب الجديد دي لوفريي وهو يضع المشاريع والخطط ويوالي الإتصال بالمؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال في الجزائر وفرنسا وحتى في أوروبا وأمريكا، ويوكل إلى اللجان مهمة البحث في إمكانية تحقيق مشروع قسنطينة (المجاهد، 1959) ، حيث عمل ما في مستطاعه لإنجاح المشروع وجلب رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية حتى تساهم في مختلف المنشآت الإقتصادية التي ينص عليها مشروع قسنطينة، لقد نظم دعاية كبيرة لحمل الرأسماليين الفرنسيين والأجانب على استغلال أموالهم في الجزائر، وفعلا قدمت إلى الجزائر عدّة وفود من رجال الصناعة والإقتصاد وزارت مختلف الجهات التي تنوى الحكومة الفرنسية أن تقيم فيها معامل، كما زارت على الأخص عنابة والونزة وحاسي الرمل، وهذه الوفود المختلفة قدمت من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا (المجاهد، 1959)، واعتبرت الحكومة الفرنسية أن المهمة الأساسية لديلوفريي هي الإشراف على تنفيذ هذا المشروع، وقد إختاره الجنرال ديغول على أساس خبرته الإقتصادية (مسعود الجزائري، الصفحات 15-20)، وبالفعل حدد المفوض العام للحكومة الفرنسية ديلوفريي الأوراق الرابحة لمشروع قسنطينة في ثلاث نقاط أساسية هي:

- الدعم الفرنسي غير المشروط الذي تبلغ قيمته السنوية 100 مليار فرنك.
- الثروة الصحراوية ويقصد بها البترول والغاز.
- إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع مادام يصب في مصلحتهم.

ولتجسيد مشروع قسنطينة على أرض الواقع، قررت الحكومة الفرنسية إنشاء مجلس أعلى لهذا المشروع يتشكل من 45 عضو، يمثل 15 عضوا من بينهم الوطن الأم، أما الجزائر فيمثلها 28 عضوا (14 أوروبيا و 14 مسلما) (بورغدة، 2012، الصفحات 334-335).24

وأولى واضعوا المشروع أهمية كبيرة للبترول المستخرج من أعماق الصحراء الجزائرية، ليس فقط في إنجاح المشروع وإنما في رفع وتيرة التنمية الإقتصادية في الجزائر وفرنسا على حد سواء، خاصة أن فرنسا تفتقر لهذه المادة الحيوية (بورغدة، 2012، الصفحة 340).

1-5 الأموال المخصصة للإستثمار حسب المجال:

تتضح مساعي الجنرال ديغول في تطوير الإقتصاد الفرنسي اعتمادا على ثروات الجزائر من خلال الأرصدة المالية الكبيرة والمخصصة لتجسيد هذا المشروع، واستحواذ القطاع النفطي على الجانب الأكبر منها، فمن بين مجموع الإستثمارات البالغة 4711 مليار فرنك والتي تسمح لنمو الإقتصاد الجزائري ب 7.5% سنويا وفقا لخبراء المشروع، بلغت الإستثمارات الموجهة لإستغلال البترول 963 مليار فرنك أي20 % (Cotta, 1959, p 925)، ففي الخطاب الشهير الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 صرّح " ستتخذ كل الإجراءات لضمان استغلال ونقل و شحن البترول الصحراوي والمكتشف نتيجة الجهود الفرنسية، والذي يهم العالم الغربي ككل مهما حدث" (Soustelle, p 276) .

فمن خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أدناه نلاحظ أن الإستراتيجية التي بني عليها المشروع هي التركيز على الإستثمار في القطاعات الغير المنتجة ماديا، فالإستثمار في البنية التحتية والتعليم والتي هي غير منتجة هي نوع من التكامل بين هذه الأنواع المختلفة من الإستثمار التي تعد البيئة البشرية لظروف التنمية وتشكل العنصر الأساسي لخطة التنمية، لكن من وجهة نظر تقنية، فإن التأثيرات على إنتاج هذه الأنواع المختلفة من الإستثمار مختلفة تماما، وقد يكون من المفيد التمييز هنا بين استثمارات البنية التحتية والإستثمارات في الجوانب الإجتماعية أو البشرية وبين الإستثمارات المنتجة ماديا، وهو التصنيف الذي لا تسمح به إحصائيات المصاريف حسب طبيعة النشاط.

الجدول رقم(01) : الإستثمارات حسب القطاعات (مليار فرنك).

القطاع	النسبة	القطاع	النسبة
البترول	963 (20 %)	التجارة و خدمات اخرى	335 (8%)
الزراعة	733 (17 %)	الصناعة التحويلية	322 (7 %)
البنية التحتية	734 (16%)	مواد البناء	206 (4 %)
السكن	684 (14 %)	الطاقة و المناجم	149 (3%)
الإدارة	525 (11 %)	--------	-------

Source: Alain Cotta : Op Cit,p 925.

الجدول رقم(02): الأموال حسب النشاط

النشاط	القيمة (مليار فرنك)	النشاط	القيمة (مليار فرنك)
التجهيزات	1467	المزارع والحيوانات	75
المباني	1473	الموانئ	62
الأشغال العامة	911	تهيئة الأراضي	113
البحث والتنقيب	610	--------	

Source: Alain Cotta, Op Cit,p 925.

2-5 الأموال المخصصة للتجهيزات حسب المجال:

وفقا لوضعية الجزائر في تلك الفترة فيما يتعلق بالبنية التحتية فإن المبالغ المخصصة للإستثمار تبدو عادية،حيث سيتم إنفاق حوالي 2500 مليار فرنك تقريبا على تطويرها، و2000 مليار فرنك فيما يتعلق بالتجهيزات والحفر والتنقيب، لكن بالنسبة للإستثمار الصناعي، فبدراسة نفقات التجهيزات بدقة وفحصها نجد أنها لا تتوافق جميعها مع خلق وسائل إنتاج جديدة ذات طابع صناعي، وفي جزء كبير، التجهيزات المعنية ليست منتجة بشكل مباشر، فالقطاعات المفضلة باستثناء البترول هي في معظمها من النوع الإداري أو الزراعي، على العكس من ذلك، الصناعات هي على الأغلب غير مرتبطة بهذا الإستثمار.

يبدو أنه من أصل حوالي 5000 مليار فرنك توقعات كامل الفترة، لم يخصص إلا 150 مليار للصناعات التي تقود التنمية بشكل عام (المعادن والصلب والمنسوجات إلى جانب الصناعات الكيميائية)، وبالرغم من أن الإستثمارات المخصصة للنفط تقدر ب 230 مليار فرنك تضاف إليها نفقات البحث والتنقيب، إلا أن هذا لا يمكن أن يعوض ضعف الإستثمارات المخصصة للقطاعات الصناعية الأخرى (Cotta, 1959, p 927)، فالإحصائيات تكشف عن التوسع الحصري في النشاط البترولي إلى جانب تنمية القطاع الزراعي باستثمار 270 مليار مخصصة بشكل أساسي لشراء و صيانة وسائل إنتاج متطورة تهدف إلى تحسين إنتاجية المحاصيل القائمة باستبدال المحاصيل الموسعة

بالمحاصيل المكثفة، فالتوسع كان في النشاط البترولي على حساب تطوير الصناعات الأخرى(Cotta, 1959, p 927) .

الجدول رقم (03): نفقات التجهيزات

المجال	النسبة	المجال	النسبة
الزراعة	270 مليار	**الصناعة الإستخراجية**	21 مليار
النقل	232 مليار	**الإنتاج المعدني**	52 مليار
النفط	230 مليار	**تحويل المعادن**	46 مليار
الخدمات والتجارة	160 مليار	**المنسوجات**	12 مليار
الإدارة	87 مليار	**الإنتاج الكميائي**	11 مليار
المؤسسات العامة	65 مليار		

Source:Alain Cotta, Op Cit,p 926.

6- مصادر الاموال المخصصة للإستثمار في إطار المشروع:

في المرسومين الصادرين في 31 أكتوبر و 6 نوفمبر 1958 تم إنشاء هيئتين وهما مديرية التخطيط والتجهيز بالجزائر، فالأولى مسؤولة عن إعداد وتنفيذ الخطة والثانية لجمع موارد تمويل المشروع ومراقبة إستخدامها من أجل ضمان تنفيذ المشروع، وأصدرت الحكومة برنامج عمل في 21 ديسمبر 1958 يخصص 100 مليار$ سنويا ولمدة خمس سنوات، وهو الإعتماد الذي فتحته وزارة المالية للإستثمار في الجزائر، ونص المشروع على تشجيع الرأس المال الخاص مع اخذ بعين الإعتبار إحتياجات الشركات التي تنفذ الإستثمارات في الجزائر، وكان من المتوقع أن يعتبر هذا الرقم كحد أدنى، وبالفعل فتطور المبالغ المخصصة لبرنامج التجهيزات الجزائرية يظهر أن المجهود المبذول كان أكثر بكثير (Cotta, 1959, p 928).

أكثر من الزيادة الإجمالية في الإنفاق الإستثماري والتي تصل إلى 210 مليار$ باستثناء المبالغ المخصصة للصحراء، نسجل تغييرا واضحا من خلال الجدول أدناه والذي يتجلى في توجيهها، في الواقع الإرتفاع في النسب المخصصة للمعدات الإقتصادية واضحة (+ 60%)، مقارنة بالإرتفاع للمعدات الإجتماعية والتي كانت أقل، المعدات الإدارية وإعادة

الإعمار يلاحظ أنها محدودة، ويظهر كذلك أنه تم إدراك الحاجة الملحة للجهود المبذولة في القطاع الصناعي والمقدرة في 1959 ب 40 مليار فرنك والتي كانت أكثر بكثير مما كان متوقعا، فبين 1958-1959 كان التطور على النحو التالي:

الجدول رقم(04) : الأموال المستثمرة في إطار المشروع (مليار فرنك)

المجال	1958	1959	الإرتفاع
أ- المعدات الإقتصادية:			
– الفلاحة	9.1	14.5	%59 +
– الهيدروليك	11.9	13.8	%16 +
– الطاقة-الصناعة	14.3	39.2	%174 +
– الإتصالات	26.3	34.3	%30 +
– أعمال مصالح البلديات	6.1	07	14.8%
المجموع	67.7	108.8	% 60 +
ب- المعدات الإجتماعية			
– الصحة العامة.	2.5	4.3	72% +
– التكوين المهني.	1.2	1.6	%33 +
– التعليم.	13.2	16.3	%23 +
– السكن.	30.1	42.8	%42 +
– السكن الريفي.	2.1	3.7	76 +%
المجموع	**49.1**	**10**	**% 10+**

Source: Alain Cotta, Op Cit,p 928.

7- الإنجازات المحققة في إطار مشروع قسنطينة:

تتعلق الإنجازات التي بدأت بالفعل في المقام الأول بتطوير الطاقة الكهروبائية، حيث يؤمن إنتاج الطاقة الكهروبائية 10% من المعدل السنوي، حيث قامت مؤسسة كهرباء و غاز الجزائر (EGA) بإنجازات مهمة متمثلة في:

- تطوير محطة جنجن(Djendjen) لنقل الكهرباء بسعة ب 150 كيلو وات في الساعة.
- بناء محطة كهروبائية على سد مفروش (Meffrouch) بالقرب من تلمسان.

- بناء محطة طاقة تقدر ب 6000 كيلو واط بالقرب من حاسي الرمل لتزويد غرداية.
- إقامة خطوط الضغط العالي لربط محطة كروب (Kroub) بكليرفونتين (Clairfontaine).

كما إتخذ مجلس الوزراء قرارين هامين بإنشاء مجمع الحديد والفولاذ في عنابة ومدّ خط أنابيب لتوريد الغاز الطبيعي من حاسي الرمل إلى العاصمة ووهران، وكان التقدير النهائي والمفصل لبناء مجمع الحديد والصلب قبل 1 جويلية 1959، وبالفعل تم تخصيص 500 مليون فرنك لتمويل البحوث في عمليات الإختزال المباشر للخام باستخدام الغاز الطبيعي، والتي تسمح بمزج موارد الحديد والغاز الطبيعي، والتي ستجعل من الممكن مزج مواد الحديد والغاز الطبيعي.

وحددت الكمية المنتجة مابين 400 إلى 500 ألف طن من الفولاذ في السنة، وقدرت تكلفة بناءه ب 100 مليار للمحطة نفسها، 20 مليار لمحطة الطاقة و20 مليار لخط الأنابيب الذي سيجلب غاز حاسي الرمل إلى عنابة، ويتعلق المشروع الثاني بإمدادات غاز حاسي الرمل إلى الجزائر ووهران والمخطط لإنجازها في غضون عامين من خلال مدّ الأنابيب.

كان إستثمار الصحراء يسير بوتيرة متسارعة في إطار المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S)، حيث تم تخصيص ما يقرب من 140 مليار لإستثمار النفط في عام 1959، بدأت الأعمال في إستثمارات ذات أهمية كبيرة، حيث بدأ بناء خط الأنابيب من 24 بوصة يمتد من حوض الحمرة (Haoud-El- Amra) إلى بجاية (Cotta, 1959, p p 928-929).

إلى جانب بعض الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات لا سيما في قطاعات الفولاذ والكيمياء وصناعة المعادن، ومع ذلك فإن الوحدات المنجزة كانت في الغالب موجهة لتلبية جزء من إحتياجات الإقتصاد والسكان لتلك الفترة، في حين انه من أجل تموينها وتشغيلها وتسييرها فإنها كانت ترتبط بشكل وثيق بالخارج محققة بذلك روابط التبعية (قداش. صاري، 2012، الصفحة 26).

كما وجهَّت الحكومة الفرنسية نداء إلى الشركات الأوروبية والأمريكية للمساهمة في إستثمار النفط الجزائري (المجاهد، 1959، الصفحة 14) ، بهدف الحصول

على رؤوس الأموال اللازمة لإستغلال ثروات الصحراء الجزائرية، وعلى هذا الأساس أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا خاصا باستثمار الموارد الصحراوية من طرف الشركات الأجنبية (المجاهد،1958) ، والذي ينص على إخضاع ثروات الصحراء لقوانين تلك الشركات، فالفصل 33 من القانون ينص على أن بيع المواد البترولية الخام والتي تم تكريرها يجب أن يكون مساويا للثمن المعمول به في العالم، بالرغم من أن بترول الجزائر أقل تكلفة من بترول تكساس والذي تحدد على أساسه أسعار البترول العالمية، أما الغاز فإن القانون يسمح للشركات الأجنبية حق نقله إلى الخارج وحق تحديد ثمنه، إلى جانب منح نسبة 50% من الأرباح للشركات الأجنبية وتخفيف الأعباء الضرائبية.

كما منحت الحكومة الفرنسية للرأسماليين الذين يستثمرون أموالهم بالجزائر ضمانات سياسية والتي أطلقت عليها " الضمانات الغير التجارية"، والتي تعهدت من خلالها الحكومة الفرنسية بأن تدفع تعويضا لكل مؤسسة إقتصادية معتمدة في الجزائر تلحقها خسائر مادية بسبب أضرار الحرب، ثم وسعت هذا الضمان ليشمل حتى الأضرار المنجرّة عن التأميم الذي قد ينتج عن تغيير النظام السياسي في الجزائر (المجاهد، 1960، الصفحة 11).

وبالفعل منحت لشركة ستاندارد وايل أوف نيوجرسي الأمريكية والممثلة بفرعها "شركة إسو الصحراوية" رخصة للتنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية (المجاهد، 1959، الصفحة 11)، إلى جانب شركة شل الهولندية والشركة البريطانية للبترول (المجاهد، 1961).

8- مشروع قسنطينة وعملية ربط الجزائر بفرنسا:

كان التوجه الجديد لجهود الإستثمار في إطار مشروع قسنطينة يرتكز على إنشاء الصناعة الثقيلة مبكرا، بإنشاء وحدات ومركبات وتطوير القطاع الزراعي والذي ستكون له أثار إيجابية على تنمية الإقتصاد الجزائري ككل، لكن هذه التاثيرات تختلف تبعا لطرق السياسة المتبعة والروابط في الإستراتيجيات المتبعة بين الانشطة المختلفة للتنمية.

إرتكز تنفيذ الموارد المخصصة للتنمية الصناعية أولا على الربحية، فالإهتمام بأسعار التكلفة أمر أساسي، لكن تحقيق ذلك يكون بخلق صناعة تكون أثارها دائمة،

وثانيا العمالة والتي من المفروض أن تولى خطة التصنيع إهتماما خاصا للمؤسسات التي توفر بشكل مباشر أو غير مباشر توظيفا كبيرا للموظفين والناتجة عن إنشاء الصناعات الخفيفة فيما يتعلق برأسمال المستثمر، وبالتالي الإنتقال إلى أعلى عملية للتصنيع في هذا الإتجاه (Cotta, 1959 , p 937)، والتي يجب أن تتوافق مع الإحتياجات المحلية للسكان . (Cotta, 1959 , p 946)

إلا أن أفاق التنمية التي تم تبنيها من خلال المشروع لا تشجع على خلق صناعة محلية باستخدام أمثل للموارد المحلية بل كان التصدير مكملا أساسيا لهذه الصناعة(Cotta, 1959 , p 935) .

فهدف مشروع قسنطينة أولا زيادة الإنتاج الزراعي والذي كان في الأغلب إستغلال للمنتجات المكملة للإنتاج الفرنسي والأوروبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة (التمور، الفواكه،البنجر،الكروم)(Brandell, 1981, p 21)، ولم يتم تعزيز القطاع الزراعي إلا بفضل تطور زراعة الكروم (قداش. صاري، 2012، الصفحة 219).

وثانيا نص على خلق صناعة خفيفة للسوق الداخلي لا تحل محل الواردات من فرنسا، وفي نفس الوقت تم التخطيط لتطوير قطاع النفط بهدف جعل فرنسا ومنطقة الفرنك مستقلين عن شركات النفط الكبرى (Brandell, 1981, p 22).

ومنه فالمشروع لم يقم على الأسس الإقتصادية المعمول بها في البلدان المستقلة، ولكن على أسس الإقتصاد الإستعماري، فالفوائد والأرباح تعود للرأسمالية الإستعمارية وليس لصالح الجزائر (المجاهد، 1960)، وفي عرض للخبير الإقتصادي الفرنسي روني لونوار للنتائج المتوقعة للمشروع في النشرة الإقتصادية والمالية لجريدة لوموند (6-7 مارس 1960) كتب " إن التصنيع في الجزائر سيستمر وسوف يتسارع بدون شك، وهذا ما يؤدي إلى عدم تفاعل بل إنفصال القطاع التقليدي على القطاع الديناميكي، كما هو الشان في البلدان الغير النامية، لا سيما وأن التركيز الصناعي على الشريط الساحلي وبعض المراكز الكبرى بالجزائر (عنابة،الجزائر،وهران) وسوف لن يؤدي إلا إلى تسارع الهجرة الريفية وبالتالي فإن التصنيع لا يحمل أي تقدم لهؤلاء الضحايا والتعساء الذين يؤلفون في مجموعهم سواد الفلاحين الجزائريين" (سعيدوني، 8 جويلية 1990، الصفحة 8).

خاتمة:

كان لظهور بوادر إستقلال الجزائر إعلان مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958 بهدف تكوين ركائز كفيلة مع مرور الوقت بربط الجزائر تحت غطاء التنمية الإقتصادية والصناعية لضمان الإستقرار الإجتماعي والذي يكفل ربط الجزائر إقتصاديا بفرنسا في إطار التعاون.

وبذلك يكون الإقتصاد الجزائري متنفس للإقتصاد الفرنسي وامتدادا له، ويتحول بذلك النظام الإستعماري القديم إلى نظام إستعماري جديد يرمي إلى المحافظة وبوسائل غير عسكرية على المصالح الإقتصادية والإستراتيجية لفرنسا، وبالفعل إستطاعت فرنسا من خلال سياسة التعاون التي فرضتها إتفاقيات إيفيان ضمان إستمرار تلك المشاريع.

قائمة المراجع:

باتريك، جون إفينو، بلانشاين. (2013). حرب الجزائر، ملف وشهادات، ترجمة بن داود سلامنية، ج2. الجزائر، دار الوعي للنشر.

بسام العسلي. (1986). جهاد شعب الجزائر، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة. بيروت: دار النفائس.

الجنرال ديغول. (1971). مذكرات ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة. بيروت: منشورات عويدات.

رمضان بورغدة. (2012). الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص. عنابة: منشورات بونة للبحوث والنشر.

قداش محفوظ. صاري الجيلالي. (2012). الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

مجاهد حورية توفيق. (1984) ، الإستعمار كظاهرة عالمية، حول الإستعمار والإمبريالية والتبعية.، القاهرة، عالم الكتب.

المجاهد. (01 جانفي, 1958). مشاريع إستعمارية فرنسية في الصحراء.

المجاهد. (10 أكتوبر, 1960). " مشروع قسنطينة رئة لا تتنفس".

المجاهد. (13 مارس, 1961). "الصحراء الجزائرية مصدر رخاء وتقدم للجزائر وللمغرب العربي".

المجاهد. (14 جوان, 1959). "حول رخص التنقيب عن البترول في الجزائر".

المجاهد. (14 نوفمبر, 1960). " مشروع قسنطينة في أزمة".

المجاهد. (17 جوان , 1961). نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا.

المجاهد. (2 فيفري, 1959). " حربنا التحريرية تعرقل التصنيع الفرنسي في الجزائر".

المجاهد. (6 فيفري, 1959). " نحن وديغول في ثلاث واجهات".

المجاهد. (8 ديسمبر, 1958). " خطر الإستعمار الغربي يحلق فوق صحراء المغرب العربي".

محمد البجاوي. (1965). الثورة الجزائرية والقانون. دمشق: دار اليقظة العربية.

محمد عبد المولى الدقس. (ماي, 1978). "الصناعة ودورها في التنمية.. ومؤشرات التقدم في الجزائر". النفط والتنمية ، صفحة ص 78.

مساعد صاحب منعم أسامة. (2014). الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد3.

مسعود الجزائري. مشاريع ديغول في الجزائر. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

ناصر الدين سعيدوني. (8 جويلية 1990). " مشروع قسنطينة، النتائج العاجلة والأهداف الإستراتيجية". جريدة الشعب ، ص 8.

Brandell, Inga. (1981). Les rapports Franco-algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes. paris: Editions L'harmattan.

Cotta, Aain. (1959). " Les perspectives décennales du developpement économique de L'Algérie et le plan de Constantine". Revue économique, , V10, N° 6.

Jaque Soustelle: L'Esperance trahie (1958- 1961), Edition de L'Alma., paris.

L'Histoire : L'Algérie coutait-elle trop cher à la France ?, Jeudi 29 septembre 2016, N° 428.

Noushi, A. (2013). De Gaule et la fin de la guerre d'Algérie. Guerre et conflit contemporains . N° 251.